المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

نظم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

المؤتمر العربي الأول

«من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

الحضور الرسمي والمصرفي العربي وقوفاً للسلام المصري

جاء إفتتاح فعاليات المؤتمر العربي الأول تحت عنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»، في العاصمة المصرية القاهرة على مدار يومين، تحت رعاية البنك المركزي المصري، لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، بتنظيم من الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، والإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وكان قد أعلن برنامج الخليج العربي للتنمية عن تقديم تمويلات متعدّدة للمشاريع متناهية الصغر، بالإضافة إلى توفير خدمات تمويلية من خلال جهات تابعة له في المملكة العربية السعودية، مؤكداً سعيه لتوفير فرص توظيف أكبر من خلال تقديم الدعم والتمويل، مشيراً إلى التعاون القائم مع جهات مصرية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

علماً أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كان قد أعلن أن الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والمصرفي، مشيراً إلى أن إتحاد المصارف العربية يعمل على تسريع التحوُّل الرقمي وتعزيز التعاون المشترك لصياغة رؤى مصرفية عربية لمواكبة التحدّيات.

وقد شارك في المؤتمر العربي الأول في القاهرة كل من: محمد الإتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية، ورئيس إتحاد بنوك مصر، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وهمام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وشريف لقمان، رئيس مجموعة خبراء الشمول المالي في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ووكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي للإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونبيل دياب، رئيس معهد التدقيق الداخلي – مصر، وماجد عز الدين، الشريك الرئيسي في شركة PwC مصر، ونخبة واسعة من القيادات المصرفية والإقتصادية المصرية والعربية.

كلمات الإفتتاح

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
عدد محافظ الهاتف المحمول في مصر إرتفع إلى 60 مليون محفظة في العام 2025

قال محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن البنوك المصرية فتحت نحو 9.8 ملايين حساب بنكي خلال 8 سنوات، في إطار جهود الشمول المالي»، مشيراً إلى «أن عدد محافظ الهاتف المحمول إرتفع إلى 60 مليون محفظة في نهاية العام 2025 وهي أرقام ومؤشرات تعكس قوة مؤشّرات الأداء المصرفي في مصر وجهود التحوُّل الرقمي».

وأضاف الإتربي: «أن البنوك المصرية تعمل على تعزيز الأمن السيبراني وبناء القدرات عبر البرامج التدريبية المتخصّصة»، لافتاً إلى «أهمية تسريع وتيرة التحوُّل الرقمي ودعم معدّلات النمو الإقتصادي المستدامة بما يُسهم في دعم الصمود أمام التحدّيات والتحوُّلات المتسارعة».

وأوضح الإتربي «أن نسبة الشمول المالي إرتفعت إلى 76.6 %، بما يعادل إدماج أكثر من 54 مليون مواطن في النظام المالي الرسمي، حيث أدى ذلك إلى تحقيق طفرة في إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني»، مؤكداً «أن عدد محافظ الهاتف المحمول وصل إلى

نحو 60 مليون محفظة في نهاية عام 2025، بإجمالي معاملات بلغ نحو 4 تريليونات جنيه، مع تصدُّر فئة الشباب المشهد، إذ يمتلك نحو 19 مليون شاب محافظ إلكترونية».

وأضاف الإتربي أنه «تم إصدار نحو 3.9 ملايين بطاقة مدفوعة مقدماً، وإطلاق حوالي 3.1 ملايين محفظة إلكترونية، بما يعكس التوسُّع الكبير فى الخدمات المالية الرقمية».

مقدم الحضور خلال افتتاح المؤتمر العربي الأول

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب سياسات متكاملة وتكاملاً مؤسسياً عربياً

أما الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية فقال: «إن المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية تفرض على المؤسسات المالية وصنّاع القرار تبنّي رؤى أكثر تكاملًا ومرونة، من أجل تحقيق إنتقال حقيقي من الشمول المالي إلى النمو الشامل، بما يعزّز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ويدعم مسارات التنمية المستدامة».

وأضاف د. فتوح: «أن إنعقاد هذا المؤتمر يأتي في مرحلة دقيقة تمر بها المنطقة العربية، حيث تتشابك التحدّيات الإقتصادية مع التحوّلات الإقليمية والدولية المتسارعة، مما يتطلّب تبنّي مقاربات أكثر تكاملًا وفاعلية قادرة على التعامل مع هذه المتغيّرات»، مؤكداً «أن هذه المرحلة تفرض على الجميع إعادة تقييم الأدوات والسياسات الإقتصادية بما يتماشى مع طبيعة التحدّيات الراهنة».

وأشاد د. فتوح بالجهود التي تبذلها مصر في إدارة التحدّيات الإقتصادية وتعزيز الإستقرار، رغم ما تشهده المنطقة من توترات جيوسياسية واقتصادية، مؤكداً «أن ما تحقق يعكس كفاءة مؤسسية ورؤية إستراتيجية رصينة، وهو ما إعتادت عليه مصر في التعامل مع الأزمات وتحويل التحدّيات إلى فرص»، موضحاً «أن الشمول المالي أصبح اليوم ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي»، مستشهداً بتقارير البنك الدولي التي تؤكد أهمية هذا الملف، لافتًا إلى «أن العديد من الدول العربية حقّقت تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق الخدمات المالية، إلاّ أن التحدّي الحقيقي لم يعد يقتصر على إتاحة هذه الخدمات، بل يمتد إلى ضمان الإستخدام الفعلي والمستدام لها، بما يعزّز جودة الخدمات المالية ويحافظ على متانة النظام المصرفي».

وأكد د. فتوح «أن الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب العمل على مجموعة من المرتكزات الأساسية، في مقدّمها تطوير سياسات نوعية تستهدف الفئات الأكثر إحتياجاً، وتعزيز توظيف التكنولوجيا والبيانات في توسيع فرص التمويل، وتسريع التحوُّل الرقمي داخل القطاع المالي، إلى جانب الإستثمار في نشر الثقافة المالية بإعتبارها عنصراً محورياً في تحقيق الإستدامة»، مشدّداً على «أن تحقيق هذه الأهداف يتطلّب تكاملاً وثيقاً بين السياسات الإقتصادية، إلى جانب تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، في إطار أطر تنظيمية مرنة تواكب الإبتكار وتحافظ على الإستقرار المالي»، مؤكداً أن هذا التكامل يمثل حجر الأساس لتحقيق نمو إقتصادي شامل ومستدام.

وشرح د. فتوح «أن العالم يشهد مرحلة جديدة في ملف الشمول المالي، لم يعد فيها الهدف مجرّد إتاحة الخدمات المصرفية، بل تحقيق تمكين إقتصادي فعلي ينعكس على حياة الأفراد ويدعم بناء إقتصادات أكثر إستدامة»، موضحاً «أن مفهوم الشمول المالي تطوّر ليشمل خلق فرص إقتصادية حقيقية وتمكين الفئات الأقل حظًا، بما يتماشى مع رؤية طلال بن عبدالعزيز آل سعود، مؤسس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، الذي تبنّى مبكراً هذا النهج لمكافحة الفقر وتعزيز الإنتاج».

وأشار د. فتوح إلى «أن البرنامج واصل جهوده تحت قيادة عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز، حيث ساهم في تأسيس ودعم بنوك متخصصة تعمل في 9 دول عربية وأفريقية عبر أكثر من 112 فرعاً، وتخدم أكثر من مليوني مستفيد»، كاشفاً «أن هذه البنوك قدمت أكثر من 1.5 مليون قرض بقيمة تتجاوز 1.4 مليار دولار، مع تركيز كبير على تمكين المرأة التي تمثل نحو 58 % من إجمالي المستفيدين، إلى جانب دعم بناء القدرات وربط العملاء بالإقتصاد الرسمي»، عارضاً نموذج الشاب اليمني رسلان الإرياني، الذي نجح في تطوير مشروعه من نشاط منزلي محدود إلى مشروع متكامل بعد حصوله على دعم من برامج «أجفند»، ما ساهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

وشدّد د. فتوح على «أن المرحلة المقبلة تتطلّب الإنتقال من التركيز على عدد الحسابات إلى قياس التأثير الحقيقي على جودة حياة الأفراد، مع ضرورة تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والجهات التنموية»، مؤكداً إلتزام «أجفند» مواصلة تطوير منظومة شمول مالي أكثر كفاءة وابتكاراً، تعتمد على التحوُّل الرقمي وتدعم تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في المنطقة.

شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي المصري: استراتيجية الشمول المالي الجديدة

وأعلن شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، توجُّه البنك المركزي نحو إعداد إستراتيجية الشمول المالي الجديدة للفترة 2026–2030، للبناء على ما تحقّق، مع التركيز بشكل أكبر على تعزيز الإستخدام الفعلي للخدمات المالية، وتطوير منتجات مبتكرة تلبّي إحتياجات مختلف الفئات، إلى جانب تعزيز الأطر التنظيمية، وتوسيع نطاق الشراكات على المستويين الوطني والإقليمي، مشيراً إلى أن مصر سجّلت نمواً ملحوظاً في معدّلات الشمول المالي.

همام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج (أجفند): تأسيس بنك الإبداع

وقال همام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، أنه يعتزم تأسيس «بنك الإبداع» للتمويل متناهي الصغر في مصر بعد نجاح التجربة في 9 دول عربية وأفريقية، مشيراً إلى «أن المحادثات جارية مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنك المركزي المصري لتأسيس البنك»، موكداً أنه سيجري «تأسيس محفظة تمويلية مخصّصة في مصر، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، لافتاً إلى أن البنك سيقدّم «تمويلاً في غضون دقائق» عبر منتجات مخصّصة، مع تحديد 5 منتجات قابلة للتوسُّع.

وذكر بن جريد «أن خدمات بنك الإبداع وصلت إلى أكثر من مليوني مستفيد، مع تمويل تجاوز 1.4 مليار دولار خلال 20 عاماً»، معتبراً «أن الهدف هو الشمول المالي والوصول لجميع فئات المجتمع الأقل حظاً، مع إتاحة التمويل وفتح حسابات إدّخارية».

جانب من الحضور خلال افتتاح المؤتمر

باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: توسيع قاعدة الشمول المالي

وأكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حرص الجهاز على توسيع قاعدة الشمول المالي بدمج الآلاف من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المنظومة الرسمية من خلال تبسيط بيئة الأعمال ووضع إجراءات مرنة وحوافز ضريبية وتشريعية تشجع المشروعات على الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي من دون أعباء معقّدة.

وأشار رحمي إلى «أن خطط جهاز تنمية المشروعات للتوسُّع في الشمول المالي، تأتي تنفيذاً لتكليفات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات، بضرورة التنسيق والعمل المستمر للإرتقاء بأنشطة الشمول المالي والتحوُّل الرقمي، بعدما أصبحت قضية الشمول المالي مطلباً رئيسياً لا غنى عنه، وخصوصاً في ظل ما نشهده من تطوُّرات متلاحقة تتطلّب مراعاة التوازن في التنمية وما يتبعه من عدالة في إتاحة الفرص التمويلية وضمان إستفادة المواطنين منها بشكل كاف».

وأوضح رحمي «أن جهاز تنمية المشروعات يعمل على تنفيذ أنشطة متنوّعة تُسهم في توعية المواطنين وأصحاب المشروعات بسياسات الشمول المالي والرقمنة، وأهمية ذلك في تطوير مشروعاتهم، لا سيما في تمكينهم من الإستفادة من القوانين التي وضعتها الدولة لخدمة هذا القطاع الحيوي، كذلك توظيف التكنولوجيا المالية بإعتبارها أداة رئيسية لتوسيع قاعدة المستفيدين وتسريع الإدماج الإقتصادي».

وأضاف رحمي: «إن الدولة والقطاع المصرفي المصري إتخذا خطوات تشريعية كبيرة لدعم الشمول المالي والرقمنة، حيث أطلق البنك المركزي المصري إستراتيجية الشمول المالي وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 بجانب قانون تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم 18 لسنة 2019 وقانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 والعديد من القوانين الداعمة للإستثمار والتحوُّل الرقمي والتي يثمّنها جهاز تنمية المشروعات ويؤكد دورها المحوري والفعّال في الوصول إلى إقتصاد أقوى وتنمية مستدامة».

وختم رحمي مؤكداً «أن جهاز تنمية المشروعات مستمر في التعاون مع كافة الجهات المعنية من بنوك ووزارات وهيئات للمساهمة في تنفيذ سياسات الشمول المالي والمضيّ قدماً في أية مبادرة ذات بُعد قومي والمشاركة في تعزيز الجهود لبلورة «منظومة متكاملة للشمول المالي والرقمي والتكنولوجي المستدام» في مصر كخطوة في طريق تحقيق التنمية المستدامة وخدمة التطلُّعات الوطنية.

جانب من الحضور المصرفي في حفل افتتاح المؤتمر

الشخصيات الرسمية والمصرفية في حفل افتتاح المؤتمر

تكريم الشخصيات المصرفية الرئيسية في حفل افتتاح المؤتمر

جلسات مناقشة المؤتمر العربي الأول
«من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

ناقش المؤتمر العربي الأول في ثماني جلسات محاور عدّة أبرزها: «صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»، و«أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»، و«التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، و«التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»

ترأس الجلسة الأولى، خالد بسيوني، مدير عام الشمول المالي – البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من: محمد ثروت، رئيس قطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي، بنك القاهرة، ورامي طه، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والصيرفة الرقمية، بنك الإسكندرية، وهالة حلمي، رئيس قطاع المنتجات والشمول المالي، البنك الأهلي المصري، وهند فهمي، رئيسة قطاع الشمول المالي، بنك مصر.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»، محاور دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة، ومسار إعداد إستراتيجية الشمول المالي 2022 – 2025: إجراء مسح على جانب الطلب، تعزيز التعاون والشراكات مع الوزارات والهيئات وممكنات المنظومة المختلفة لصياغة إستراتيجية الشمول المالي، مع تسليط الضوء على دور البنك المركزي المصري في قيادة وتنسيق هذه الجهود، ومحاور إستراتيجية الشمول المالي والفئات المستهدفة، وإنجازات وأرقام الشمول المالي خلال 2022 – 2025: أرقام ومعدّلات النمو (إجمالي 77.6 % نسبة الشمول المالي بمعدّل نمو 219 % منذ العام 2016 – 71.4 % نسبة الشمول المالي للمرأة بمعدّل نمو 316 % – 56.8 % نسبة الشمول المالي للشباب بمعدّل نمو 79 % منذ العام 2020)، وإعداد إستراتيجية الشمول المالي 2026 – 2030: إعادة تنفيذ مسح جانب الطلب، والتركيز على الإستخدام الفعلي للخدمات المالية، وصياغة أطر تنظيمية جديدة للمساعدة في تحقيق الرؤية، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية بهدف وضع إستراتيجية وطنية على مستوى الدولة، بالإضافة إلى دور البنوك في تقديم منتجات وخدمات تمكّن العملاء، وتعزّز إستفادتهم من الخدمات المالية.

الجلسة الثانية

«أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»

ترأس الجلسة الثانية، بسمة راضي، رئيس قطاع علوم البيانات، شركة Beltone والعضو المنتدب، شركة Robin. وتحدث فيها كل من: سيونارة الأسمر، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، شركة i-score، ومهرشان نايل، مدير عام إدارة قياس البيانات وإستراتيجية الشمول المالي، البنك المركزي المصري، وغادة إسماعيل، أخصّائية أولى في شؤون القطاع المالي، البنك الدولي، ونادية علاء الدين إبراهيم، قائم بأعمال رئيس مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بنك القاهرة.

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»، محاور دور الذكاء الإصطناعي في تحسين جودة بيانات الشمول المالي، ودور البيانات المالية وغير المالية في تمكين الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال نماذج التقييم البديلة، وتعزيز دور رائدات الأعمال من خلال الوصول إلى التمويل، الشبكات، والخدمات المالية المصممّة خصيّصاً لإحتياجاتهن».

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في الجلسات

الجلسة الثالثة

«التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»

ترأس الجلسة الثالثة، أحمد فؤاد، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بنك QNB مصر. وتحدّث فيها كل من: نادر سعد، الرئيس التنفيذي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال، البنك الأهلي المصري، والمهندس عبد المنعم درويش، الرئيس التنفيذي، شركة Injaz Tech، وبلال عبد اللطيف، رئيس قطاع التسويق وتطوير المنتجات، الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I-Score، ورانيا شريف، المدير التنفيذي لقطاع تطوير الاعمال، شركة ضمان CGC.

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، محاور دور البيانات البديلة في تطوير أدوات التمويل في الدول العربية، وكيف يُمكن للبيانات البديلة دعم القطاع غير الرسمي في الوصول إلى الخدمات المالية، ومصادر الحصول على البيانات: المرافق، المعاملات الرقمية، المحافظ الإلكترونية ومعاملات نقاط البيع POS، وحماية بيانات العملاء في الإقراض غير التقليدي، وتطوُّر عملية التقييم الإئتماني: التقييم السلوكي وتوسيع نطاق الوصول إلى البيانات وتجنُّب المخاطر: دور برامج ضمان مخاطر الإئتمان في التمويل البديل.

الجلسة الرابعة

«التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»

ترأس الجلسة الرابعة، الدكتور إيهاب شلبي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة DCARBON GLOBAL، وتحدّث فيها كل من: وليد علي، مدير عام إدارة الإستدامة، البنك المركزي المصري، والدكتورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام، البنك التجاري الدولي ورئيس لجنة التمويل المستدام في إتحاد بنوك مصر، وآية علي، مدير الإدارة العامة للتنمية المستدامة في الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، ومايكل مقار، رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي والإستدامة، البنك الأهلي المصري.

تناولت الجلسة الرابعة بعنوان «التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»، محاور مراجعة القوانين والسياسات التي قد تشكل عائقاً في التحوّل نحو الإقتصاد الأخضر، وكيفية العمل على طرح حلول مبتكرة في شأن تطوير أطر تنظيمية مرنة تشجع الإستثمار المستدام، وكيفية تصميم وتطبيق سياسات الحوافز الضريبية للمشاريع المستدامة وإصدار معايير موحّدة لتصنيف المشاريع الخضراء ،مما يسهّل على المستثمرين إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«من الثقافة المالية إلى الصحة المالية»

ترأس الجلسة الأولى، سالي عبد القادر، مدير عام التثقيف المالي في قطاع الشمول المالي في البنك المركزي المصري. وتحدث فيها كل من:
العميد مصطفى خضر، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال والجرائم المالية، البنك المركزي المصري،
وأحمد فاروق، رئيس قطاعات التجزئة المصرفية والشمول المالي، البنك التجاري الدولي،
ودانيا سعيد، مدير عام مكتب رئيسة المجلس القومي للمرأة ومسؤولة برنامجي التثقيف المالي وريادة الأعمال في المجلس،
والدكتور يحيى الحسيني، مدير قطاع الخدمة الإستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «من الثقافة المالية إلى الصحة المالية» محاور قياس فجوات الثقافة المالية – لماذا لا تتحوّل المعرفة إلى سلوك فعلي، وتصميم برامج الثقافة المالية لمختلف الفئات المستهدفة، وخلق فرص ربح حقيقية للمؤسسات المالية من خلال برامج التثقيف المالي، ودور الثقافة المالية الرقمية في مكافحة الإحتيال المالي، ودور المؤسسات المالية في تعزيز الصحة المالية وقياس أثر برامج الثقافة المالية.

جانب من الحضور المصرفي في جلسات العمل

الجلسة الثانية

«إعادة إبتكار منظومة المدفوعات: قوة الإبتكار الرقمي»

ترأس الجلسة الثانية، محمود فوزي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الرقمية للمجموعة، البنك التجاري الدولي، وتحدّث فيها كل من: تامر جاد الله، العضو المنتدب لشركة الهوية المالية الرقمية، ورشوان حمادي، الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي، البنك التجاري الدولي، ومعتز مطاوع، الرئيس التنفيذي، وان بنك، ومريم السمني، رئيس قطاع التجزئة المصرفية، بنك أبوظبي الأول مصر.

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «إعادة إبتكار منظومة المدفوعات: قوة الإبتكار الرقمي» محاور كيف يُسهم الإعتماد على منصّات الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز وصول الفئات غير المتعاملة مع البنوك إلى الخدمات المالية، إلى جانب خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية، والتعاون بين البنوك ومقدّمي خدمات الدفع PSPs كذلك شركات الإتصالات MNOs، لتعزيز المدفوعات الرقمية، وكيف يُسهم قانون الحدّ من إستخدام النقد وتطبيق InstaPay في إتاحة خدمات مالية آمنة وسهلة الوصول وبتكلفة مناسبة، بما يُسرّع من تحقيق الشول المالي المستدام ودعم الإقتصاد الرقمي، والهوية الرقمية وإجراءات إعرف عميلك إلكترونيا e-KYC، أطر تنظيمية قيد التطوير لتسهيل إجراءات التعرُّف على العملاء إلكترونياً وحصولهم على الخدمات المصرفية.

الجلسة الثالثة

«دور البنوك في دعم العملاء في إطار تطبيق الإتحاد الأوروبي لآلية تعديل الحدود الكربونية»

ترأس الجلسة الثالثة، وليد علي، مدير عام إدارة الإستدامة، البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من: الدكتور ناصر أيوب، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة EPD الدولية، والدكتور أحمد وفيق، الرئيس التنفيذي لمجموعة Integral Consult، والمهندس عادل محمد طه، المستشار الفني للإستدامة والتحوّل الصناعي منخفض الكربون، إتحاد الصناعات المصرية، ومحمد عمرو، مدير إدارة الإستدامة والتمويل المستدام، بنك قناة السويس.

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «دور البنوك في دعم العملاء في إطار تطبيق الإتحاد الأوروبي لآلية تعديل الحدود الكربونية» محاور قياس تأثير الآلية على الشركات المصدّرة إلى أوروبا، وتسليط الضوء على التحدّيات التي تواجه الأسواق الناشئة في التكيُّف مع هذه السياسات، وعرض الفرص المتاحة لتطوير إستراتيجيات أكثر إستدامة، مثل الإستثمار في الطاقة المتجدّدة وتحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز دور الحكومات والبنوك في دعم الشركات للإمتثال لمتطلّبات الآلية.

الجلسة الرابعة

«التحوُّل الرقمي وتمويل سلاسل الإمداد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»

ترأس الجلسة، الدكتورة رشا نجم، وكيل محافظ مساعد للتكنولوجيا المالية والإبتكار، البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من:

رياض نوار، المدير الإقليمي للخدمات الإستشارية لمنطقة شمال وغرب ووسط أفريقيا، مؤسسة التمويل الدولية IFC،

وشهاب زيدان، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بنك قناة السويس،

وهاني الديب، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات التجارية في البنك التجاري الدولي، مصر CIB،

وحسام سليم، المدير الإقليمي لقطاع تمويل التجارة الدولية للشركات متعدّدة الجنسيات لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا – سيتي بنك مصر.

تناولت الجلسة الرابعة بعنوان «التحوُّل الرقمي وتمويل سلاسل الإمداد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة» محاور الأطر التنظيمية والقانونية ودور البنوك المركزية بإعتبارها الداعم الرئيسي لمنظومة التمويل الرقمي، وآليات تمويل سلاسل الإمداد لضمان إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية المنصّات الرقمية وكيف تعزّز هذه المنصّات من توفير السيولة لدى الشركات، ودورالبنوك كمحفّز لدعم التجارة الإلكترونية وإعتماد الحلول الرقمية، ودور المؤسسات التنموية DFIs كشريك نجاح لبناء القدرات وإبتكار منتجات لتمويل سلاسل الإمداد، والإستغلال الأمثل لتمويل سلاسل الإمداد لضمان إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل.

المشاركون الرئيسيون في المؤتمر العربي الأول في القاهرة

حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية في المؤتمر العربي الأول «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

قبل إفتتاح فعّاليات المؤتمر العربي الأول تحت عنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»، في العاصمة المصرية القاهرة، تحت رعاية البنك المركزي المصري، لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، بتنظيم من الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، والإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، جرى حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية، وفي مقدّمها كل من: محمد الإتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية، ورئيس إتحاد بنوك مصر، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وهمام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وشريف لقمان، رئيس مجموعة خبراء الشمول المالي في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ووكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي للإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونبيل دياب، رئيس معهد التدقيق الداخلي – مصر، وماجد عز الدين، الشريك الرئيسي في شركة PwC مصر، ونخبة واسعة من القيادات المصرفية والإقتصادية المصرية والعربية.

بنك قناة السويس يدعم الشمول المالي في المؤتمر العربي الأول «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

الوفد المشارك لبنك قناة السويس في حفل افتتاح المؤتمر العربي الأول

شارك بنك قناة السويس في المؤتمر العربي الأول بعنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية». وتأتي مشاركة البنك تأكيداً على إلتزامه بدعم توجهات الدولة والبنك المركزي المصري لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتعزيز الوصول إلى المنتجات المصرفية، وخصوصاً مع التوسُّع في الإقتصاد غير النقدي.

وخلال جلسة نقاشية، أكد شهاب زيدان نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، «أن التحوُّل الرقمي وتكامل البيانات يمثّلان ركيزتين أساسيتين لتعزيز كفاءة تمويل سلاسل الإمداد، خصوصاً للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، موضحاً «أن البنوك تتّجه نحو إستخدام البيانات البديلة، وعلى رأسها بيانات السلوك المالي، لتقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء، في ظل محدودية البيانات المالية التقليدية لبعض الشركات».

وأشار زيدان إلى «دور I-Score في دعم تقييمات الإئتمان، إلى جانب مشروعات رقمية تقودها وزارة المالية المصرية عبر شركة e-Finance ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، بما يُسهم في بناء قواعد بيانات متكاملة تدعم إتخاذ قرارات إئتمانية أكثر دقة»، مؤكداً «أن تطوّر توقعات العملاء يدفع البنوك إلى تقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة، مع الإعتماد على نماذج تقييم حديثة مدعومة بالبيانات، إلى جانب التوسُّع في تطبيقات مثل منظومة e-KYC لتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم».

ودعا زيدان إلى إنشاء منصّة رقمية قومية لتمويل سلاسل الإمداد، تتيح تجميع البيانات وتعزيز مصداقيتها، بما يدعم الإبتكار المصرفي وتقديم حلول متكاملة تتجاوز التمويل التقليدي.

وتعكس هذه المشاركة حرص بنك قناة السويس على دعم الشمول المالي وتوسيع الخدمات الرقمية، مع التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يُسهم في تحقيق نمو إقتصادي مستدام.